

سلاح حزب الله كابوس يؤرق اللبنانيين

وقفة احتجاجية أمام السفارة الأميركية تطالب بنزع سلاح الميليشيا الموالية لطهران

في امتداد للانتفاضة التي كانوا قد بدأوها قبل أشهر، خرج العشرات من اللبنانيين السبت، للاحتجاج أمام السفارة الأميركية ضد سلاح حزب الله مردين شعارات مناوئة للميليشيا الموالية لإيران في محاولة لتكثيف الضغوط من أجل تطبيق القرارات التي تنص على نزع سلاح الحزب وحصره بيد الدولة.

بيروت - خرج العشرات من اللبنانيين في وقفة احتجاجية أمام السفارة الأميركية في بيروت، السبت، مطالبين بنزع سلاح حزب الله وتطبيق القرارات الدولية في هذا الصدد وذلك في وقت تتكثف فيه الضغوط الشعبية على ميليشيا حزب الله ونفوذ.

وجاءت الوقفة، التي تزامن مع غضب شعبي كبير على تردي الأوضاع المعيشية في لبنان، إثر تدهور سعر صرف الليرة، تحت عنوان "نزع السلاح غير الشرعي".

وطالب المحتجون أثناء الوقفة بتسليم الجيش اللبناني زمام الأمور لصيانة حدود البلاد وحصر السلاح بيده وحده.

وسلم المحتجون رسالة لأحد مسؤولي السفارة تتضمن مطالبة الولايات المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559، ونزع السلاح غير الشرعي.

كما رفع المحتجون الاعلام اللبنانية والأميركية معا أثناء الوقفة.

وتتملك ميليشيا حزب الله أسلحة متطورة وصواريخ، ما يشكل خلافا بين الأطراف السياسية بالبلاد بين مؤيد بدعوى "مواجهة إسرائيل"، ومعارض يعتبره سلاحا غير شرعي، ويطالب بحصر قرار الحرب والسلم بيد الدولة فقط. ويدعو قرار مجلس الأمن رقم 1559، الصادر في سبتمبر 2004، إلى نزع سلاح الميليشيات التابعة لسلاح الإشارة مجلس الأمن رقم 1701 على حل النزاع اللبناني الإسرائيلي، واعتمد بالإجماع في الـ 11 من أغسطس 2006.

وتأتي هذه الوقفة عقب أيام من استدعاء الخارجية اللبنانية السفارة الأميركية في بيروت دوروثي شيا احتجاجا على تصريحات لها انتقدت فيها سياسات حزب الله.

وشكل سلاح حزب الله معضلة لبنانية بامتياز حيث استعمل هذا السلاح في معارك داخلية رغم الوعود التي قطعها قادة الحزب أثناء تحرير الجنوب سنة 2000 بأن يظل السلاح موجها ضد إسرائيل.



اللبنانيون يتحدون محاولات إسكات أصواتهم

لتعزيز نفوذها. وينظم هؤلاء احتجاجات متواصلة منذ فترة للضغط على حكومة حسان دياب من أجل تحقيق مطالبهم وحصر السلاح بيد الدولة التي ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة يحمل المتابعون مسؤوليتها لميليشيا حزب الله.

ويواجه المتظاهرون عادة محاولات من ميليشيات حزب الله لإفساد تحركاتهم حيث تندس عناصر تابعة للحزب وسط المتظاهرين لاستفزازهم ولتحويل المظاهرات من المطالبة بنزع سلاح الميليشيات إلى اشتباكات بينها الأمن والجيش.

ويهاجم حزب الله الذي يقوده حسن نصرالله، والتيار الوطني الحر بزعامة رئيس الجمهورية ميشال عون على حكومة دياب ما آخر اتخاذ إجراءات ضد الميليشيات التي تمثل أذرع إيران في لبنان حسب ما يقول مراقبون. ويعتبر معلقون أن الانتفاضة ضد سلاح حزب الله ستواصل في ظل تجاهل السلطات لمطالبها الرئيسي. وتأتي هذه الاحتجاجات لتقاوم الغضب

وفي وقت سابق، انضمت ألمانيا إلى حملة الضغوط ضد حزب الله من خلال تصنيفه كيانا إرهابيا وبدات في اتخاذ إجراءات ضد أنشطته.

الاحتجاجات تعمق أزمة حزب الله الذي تحاصره الولايات المتحدة وغيرها من الدول بعقوبات وتحاول سد كل المنافذ أمامه

ويأمل المناهضون لحزب الله أن تحذو دول أوروبية أخرى حذو ألمانيا في اتخاذ إجراءات ضد الميليشيا الموالية لإيران وتحجيم دورها أكثر أو لم لا إنهاء حضورها في أوروبا أصلا. ودخلت، يواصل المناهضون لسلاح حزب الله حشد الدعم الشعبي لتحركاتهم من أجل حصر الأسلحة وقرار الحرب والسلم في يد دولتهم فقط، وهو ما يزعم الميليشيا التي تتدحرج بمواجهة إسرائيل

ولكن في السابع من مايو 2008 استعمل الحزب سلاحه لأول مرة ضد الفراء السياسيين في إطار مواجهات شملت العاصمة بيروت وبعض مناطق جبل لبنان وهي الأعنف منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1990.

وجاء قرار استعمال القوة المسلحة عقب صدور قرارين من مجلس الوزراء اللبناني حينها بمصادرة شبكة الاتصالات التابعة لسلاح الإشارة الخاص بحزب الله وإقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي العميد وفيق شقير. وبعد اندلاع الثورة السورية في 2011 اصطف حزب الله مع النظام السوري وشارك إلى جانب القوات الحكومية في قمع المعارضة في إطار تحالفات اقليمية مع إيران، حيث ارتكب مقاتلوه جرائم طائفية ضد المدنيين ما عزز مخاوف اللبنانيين من الترسنة العسكرية للحزب.

ويرى مراقبون أن هذه الاحتجاجات تعمق أزمة حزب الله الذي تحاصره الولايات المتحدة وغيرها بعقوبات وتحاول سد كل المنافذ أمامه.

الأزمة الاقتصادية ترغم اللبنانيين على الهجرة

بيروت - تدفع الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي وجد فيها لبنان نفسه، شبابا إلى الهجرة بحثا عن مواطن شغل.

وتصاعدت مؤخرا تحذيرات خبراء وباحثين من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى تضاعف رغبة الشباب اللبناني في مغادرة البلاد.

ويرجح مراقبون أن تشهد الأيام الأولى لعودة حركة الطيران بعد توقف دام أكثر من 3 أشهر بسبب تفشي جائحة كورونا، موجات كبيرة من هجرة اللبنانيين إلى خارج بلادهم. وقد دفعت الظروف الصعبة اللبنانيين إلى الانتفاضة في أكتوبر للمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية.

ويقول خبراء إن الأوضاع الصعبة التي يربح تحتها الاقتصاد اللبناني قد تجعل اللبنانيين يلجأون إلى الهجرة.

وأقر الباحث في الشركة الدولية للمعلومات (غير حكومية)، محمد شمس الدين، بوجود رغبة كبيرة بين قطاعات واسعة من الشباب اللبناني في الهجرة من بلادهم.

وأوضح شمس الدين أن الأرقام الدقيقة حيال تلك الظاهرة غير متوفرة، لاسيما في ظل إغلاق السفارات الأجنبية في لبنان طوال الأشهر الماضية بسبب تفشي فيروس كورونا.

ويؤشر أكثر وضوحا، أكد رئيس حركة الأرض (غير حكومية) طلال دويهي، أن عدد اللبنانيين الحاملين لجوازات سفر أجنبية، لكنهم يقيمون حاليا في البلاد يتراوح بين 40 و45 ألف نسمة.

وأوضح أن هؤلاء اللبنانيين يسعون للسفر إلى الخارج بمجرد عودة حركة الطيران، غير أنهم يواجهون حاليا مشكلة في سحب ودائعهم من المصارف اللبنانية بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية. وتابع دويهي "اعدنا إحصاء غير رسمي بشأن الراغبين في الهجرة، إذ اكتشف رغبة نحو 84 ألف لبناني في الهجرة وسيكون هذا العدد مرشحا للزيادة حال اصطحاب ذويهم".

اليمن يحذر مجلس الأمن من كارثة في البحر الأحمر

للفريق أممي بصيانة الخزان، وهو ما تنفيه الجماعة. ويبلغ وزن ناقلة خزان "صافر" 4 آلاف و900 طن متر، وسميت بذلك نسبة إلى الموقع الذي تم اكتشاف النفط فيه أول مرة باليمن.

وتشترط جماعة الحوثي بيع النفط المتواجد في الخزان لصالحها، وهو ما ترفضه بشدة الحكومة، ما جعل الأزمة مستمرة منذ سنوات.

ويصر الحوثيون موقفهم بضرورة بيع الكمية من النفط الخام بوساطة الأمم المتحدة بأنه سيمكن من توفير واستيراد البترول والديزل والغاز المنزلي كونها مواد ضرورية للمواطنين وإعادة ما يتم بيعه إلى بنكي صنعاء وعدن لصفه مرتبات للموظفين.

ولكن الحكومة اليمنية تشير إلى أن المتطرفين يريدون استغلال العائدات في أعمال قتالية وتمويل هجمات مسلحة. وشهد اليمن كوارث بيئية عديدة عبر غرق عدد من الناقلات البحرية التي تحمل النفط قبالة سواحل عدن.

ولا يزال الحوثيون يشككون تهديدا لأمن اليمن والمنطقة حيث وصلوا تنفيذ هجمات ضد المملكة العربية السعودية عبر صواريخ بالستية وصواريخ مسيرة ما دفع بالتحالف العربي إلى توسيع نطاق عملياته في محاولة لكبح جماح المتطرفين.

صنعاء - طالب اليمن، مجلس الأمن الدولي، بعقد جلسة خاصة لمناقشة أزمة "خزان صافر العائم"، تفاديا لوقوع كارثة بيئية تهدد الإقليم.

والخارجية اليمني محمد الحضرمي مساء الجمعة، إلى رئيس المجلس الحالي السفير كريستوف هويسغن، وفق وكالة الأنباء الرسمية.

وناشد الحضرمي مجلس الأمن بـ"الإضطلاع بمسؤولياته وبحث قضية خزان صافر المهمة في جلسة خاصة، لإلزام الحوثيين بالسماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة دون قيد أو شرط، تفاديا لوقوع واحدة من أكبر الكوارث البيئية في الإقليم والعالم".

وطالب الوزير اليمني مجلس الأمن بـ"فصل قضية خزان النفط العائم (صافر) عن بقية القضايا والتدابير المدرجة في مبادرة المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، باعتبارها قضية ملحة".

ويمثل الخزان، الذي يجوي 150 ألف طن من النفط، كارثة إنسانية وبيئية على البحر الأحمر، حال حدوث أي تسرب منه، وهو ما جعل جهات دولية فاعلة تطالب بشكل متكرر بضرورة حل أزمة الخزان. وتقول الحكومة اليمنية إن جماعة الحوثي ترفض منذ 5 سنوات السماح

الاحتجاجات تبرز فشل أبي أحمد في القضاء على الانقسامات الإثنية في إثيوبيا

العاصمة أواخر القرن التاسع عشر. وشكل الكشف عن مخطط كبير عام 2015 لتوسيع أديس أبابا لتشمل أورويا أورومو التي ينتمي إليها وتعد الأكبر في إثيوبيا. واستخدمت موسيقاه في التظاهرات المناهضة للحكومة التي أوصلت رئيس الوزراء إلى أحمد، أول زعيم للبلاد من أورومو، إلى السلطة في 2018.

ولكن في وقت تستعد إثيوبيا لانتخابات ستشكل اختيارا لانتقالها إلى الديمقراطية في عهد أبي، يشعر العديد من القوميين المنتمين لأورومو بأنهم خدعوا، مشيرين إلى أن رئيس الوزراء فشل في الدفاع عن مصالحهم وفي وضع حد للصراعات الإثنية. ويتفق فيراول وغيره من شباب عرقية أورومو في ليغيتافو مع هذا الموقف وقال الطالب برهان غاديسا إن "مقتل (هاشالو) تسبب بحزن بالغ جدا في أوساطنا، لكن الأسوأ هو طريقة تعامل الحكومة مع المسألة. إنها غير مقبولة إطلاقا".

ومحور أزمة الأسبوع المنقضي هي مطالبة قومية أورومو التاريخية بأديس أبابا، التي يطلق عليها العديد من القوميين من أورومو تسمية "فينفين"، الاسم الذي كانت تعرف به المنطقة قبل تأسيس الإمبراطور منليك الثاني

بارزة مفاجئا، إذ أن أغانيه ذات الإيقاع السريع مليئة بالإيحاءات السياسية مع اعتباره صوت المهمشين من أفراد قومية أورومو التي ينتمي إليها وتعد الأكبر في إثيوبيا.

واستخدمت موسيقاه في التظاهرات المناهضة للحكومة التي أوصلت رئيس الوزراء إلى أحمد، أول زعيم للبلاد من أورومو، إلى السلطة في 2018.

ولكن في وقت تستعد إثيوبيا لانتخابات ستشكل اختيارا لانتقالها إلى الديمقراطية في عهد أبي، يشعر العديد من القوميين المنتمين لأورومو بأنهم خدعوا، مشيرين إلى أن رئيس الوزراء فشل في الدفاع عن مصالحهم وفي وضع حد للصراعات الإثنية. ويتفق فيراول وغيره من شباب عرقية أورومو في ليغيتافو مع هذا الموقف وقال الطالب برهان غاديسا إن "مقتل (هاشالو) تسبب بحزن بالغ جدا في أوساطنا، لكن الأسوأ هو طريقة تعامل الحكومة مع المسألة. إنها غير مقبولة إطلاقا".

ومحور أزمة الأسبوع المنقضي هي مطالبة قومية أورومو التاريخية بأديس أبابا، التي يطلق عليها العديد من القوميين من أورومو تسمية "فينفين"، الاسم الذي كانت تعرف به المنطقة قبل تأسيس الإمبراطور منليك الثاني

وتكريما له، يرتدي هؤلاء قمصانا سوداء تحمل صورة المغني وكتب عليها "أنا أيضا هاشالو".

ويقول فيراول، الطالب الجامعي في بلدة ليغيتافو القريبة من أديس أبابا حيث تم تشديد الإجراءات الأمنية منذ مقتل المغني، "لم نتكمن من إجراء مراسم حداد بالشكل المناسب. نحتقن داخل منازلنا".

ولم يكن تحول مقتل هاشالو الذي لم تتضح حقيقته بعد إلى قضية سياسية



المزيد من التفرقة على الأساس الإثني